قمعت. وأياً تكن التفسيرات التي راجت للقرار الاردني، في أواخر تموز (يوليو) الماضي، فان التفسير الراجح والمقنع، حقاً، هو الانتقال الى خط الدفاع الاخير عن الأمن المهدَّد لشرق الاردن.

لكن ما المملكة من دون دورها الفلسطيني ؟ يطرح هذا السؤال كثيرون، بدءاً بأولئك الذين راهنوا، وما يزالون، على «الحل الاردني»، لأنها كان يمكن ان تلعب، في المستقبل، دوراً في الحل. وما قيمتها الاستراتيجية، إنْ هي تخلّت، بمحض ارادتها، عن لعب هذا الدور ؟ لقد أصبح دور الاردن، بعد قرار فك الارتباط بالضفة الفلسطينية، وبحق، ثانوياً. بيد ان الدور الاردني، في النزاع مع اسرائيل، بعيد من ان ينتهي؛ فالرئيس الاميركي، جورج بوش، ما يزال يتحدث عنه، حتى بعد متابعة الحوار مع م.ت.ف. وقمّة العقبة، في الخريف الماضي، اثبتت ان المنظمة، هي الاخرى، ما تزال بحاجة اليه احياناً.

ازاء هذا كله، لن يجد الاردن صمّام أمان فعلي الّا في الاطار العربي؛ ولكن أي اطار ؟ هل هو في موقع وسطي بين سوريا ومصر ؟ هل هو بالاتفاق مع م.ت.ف. ام يتجاهل احدهما الآخر ؟ ان الاردن، مثله مثل الدول العربية الصغيرة الاخرى، غير قادر على التعايش المستمر مع التناقضات العربية، وسياسات المحاور العربية. فعمّان لا ترتاح، فعلاً، الّا في اطار من الوفاق في العلاقات بين الدول ـ الاقطاب، وما الانكفاء الى محور عربي دون غيره الّا خيار ثانٍ، ودفاعي، عندما يتبيّن ان التفاهم بين دمشق والقاهرة غير ممكن. من هنا، فما دخول الاردن «مجلس التعاون العربي» المشرقي، الذي يضم العراق ومصر واليمن الشمالي، الّا وسيلة للضغط، بهدف التعجيل بتذويب الخلافات المستعرة بين غير طرف عربي.

ولمّا كان الامر كذلك، فان عمّان ظلّت على قناعتها بضرورة ان تنصبّ الجهود العربية، في ما خصّ أزمة الشرق الاوسط، على تحريك الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، ودفعها من اجل تحديد مكان انعقاد المؤتمر الدولي، وموعده، وتأمين دعوة الفرقاء المعنيّين كافة، بما فيهم م.ت.ف. وتفادي كل ما من شأنه اثارة الخلافات العربية. ومن هنا كان عدم ترحيب العاصمة الاردنية بدعوة عرفات الى اجتماع اللجنة الخماسية العربية لتنسيق الموقف العربي للمؤتمر الدولي، خشية ان يكون هذا الاجتماع مجالاً لابراز تلك الخلافات. وبمعنى آخر، فان الرفض الاردني عقد اجتماع اللجنة يثير، في الوقت الراهن أقله، من وجهة نظر عمّان، مشاكل أكثر ممّا يقدم حلولاً؛ فالمطلوب من هذه اللجنة ان تحدّد موقفاً عربياً موحّداً من المؤتمر الدولي، كما لو ان هذا المؤتمر سيعقد غداً، وكما لو ان غياب الموقف العربي الموحّد هو العائق الوحيد في سبيل انعقاده.

ما هو أهم في الموقف الاردني من اجتماع اللجنة الخماسية يكمن في انه يضع حدّاً لسلسلة من المشاكل المحتملة، في مقدمها مشكلة انعقاد اللجنة نفسها، نظراً الى ان ليس هناك ما يضمن، حتى الآن، الجمع بين وزيري الخارجية، المصري والسوري. ولو ان هذا الامر صار محسوماً، كما ترى عمّان، لكانت اشكالات عديدة حُلّت، وربما انتفت الحاجة الى اللجنة الخماسية نفسها. اضافة الى ذلك، فان عدم انعقاد اللجنة الخماسية يوحي بفشل محاولات للتقريب بين دمشق والقاهرة، في حين ان الاردن يعمل، جاهداً وببطء، على اعادة العلاقات بين مصر وسوريا الى طبيعتها.

الى هذا المدى، كان الموقف الاردني من اللجنة الخماسية كافياً ومتماسكاً، خصوصاً وان مسألة انعقاد المؤتمر الدولي نفسه باتت مفتوحة على احتمالات كثيرة، كلها تشير، حتى اللحظة، الى انها غير محسومة، وليس من المتوقع ان يتبنّى أي طرف عربي قراراً تفصيلياً قد يؤدي الى حدوث